



مجلة مجتمع اللغة في العرب والآخرين

العدد المزدوج (٢١-٢٢)

شعبان ١٤٠٣ هـ - ربيع الأول ١٤٠٤ هـ

السنة السادسة

تعز - كاتمة، الأول ١٩٨٣ م.

نظرة في بعض الأوزان الصرفية

للدكتور جعفر عباس
(من المجموعة المدرسية)

- ١ -

كان تحديد الوزن الصرفي لبعض الكلمات العربية الفصيحة الجارية في الاستعمال — وما زال — مثار خلاف وجدل عميقين بين اللغوين وأرباب الصرف وال نحوين .

ومن الألفاظ التي تنازع في وزنها العلماء قديماً وحديثاً صفات وأسماء ذات (منقلبة في معظمها عن صفات) مشتقة من أصول ثلاثة معتلة الوسط (بائيته أو واويته) على شاكلة هَيْنَ وَلَيْنَ وَسَيْدَ وَمَيْتَ وَأَيْمَ وَقَيْمَ وَهَيْبَ وَصَيْبَ وَطَيْبَ وأضرابها مما نصت عليه المعجمات العربية (١) .

وأقدم إشارة إلى هذه المسألة الخلافية نجدها عند سيبويه (٢) . غير أنه يُفهم مما جاء على لسان سيبويه أن تناول هذه المسألة والبحث فيها قد سبق تأليفه كتابه ، وأنها كانت محل نقاش لدى شيوخه وربما لدى طبقة العلماء التي سبقتهم .

ولم ينقض الجدل في تلك المسألة عند عصر سيبويه ، بل امتد بعده زمناً طويلاً؛ حتى لقد أفرد لها أبو البركات الأنباري (من رجالات القرن السادس للهجرة) حيزاً خاصاً في مؤلفه «الإنصاف» جاعلاً إليها المسألة الخامسة عشرة بعد المئة (٣) .

ولا غرو أن النقاش في المسألة عينها لم يُفرغ منه إلى يومنا هذا . فها هو ذا

(١) أحصى منها الشيخ محمد حسن آل ياسين في لسان العرب وحده ثمانينy وسبعين لفظة . انظر بحثه «قييل أم قَييل» في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج ١٢-١١ (١٩٨١) : ٦-١١ .

(٢) الكتاب : ٣٧١/٢ .

(٣) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٩٥-٨٠٤ .

الشيخ محمد حسن آل ياسين ، من المعاصرين ، يختصها ببحث مستقل من بحوثه^(١).
وما حاولتنا الحاضرة إلا امتداد للقول في تلك المسألة ، وبغيتنا أن نصل
فيها إلى نتيجة مقنعة نرتضيها .

— ٢ —

لقد دارت معظم الأقوال في المسألة التي بين أيدينا حول آراء ثلاثة :
يذهب الأول منها إلى أن المفردات ، موضوع البحث ، هي من وزن **فَيَعْلُ**
(بكسر العين) الخاص بالمعتل^(٢) ، وينص الثاني على أن وزنها هو **فَيَعْلُ**
(بفتح العين) وقد عُدِل عنه إلى **فَيَعْلُ** (بكسرها)^(٣) ، ويقضي الثالث بأن
وزنها هو **فَيَعْلُ** ، وزان كريم ورحيم ، ولكن أصابه من الإعلال ما غير صورته
الظاهرة^(٤) .

وريما كان في المسألة رأي رابع ، لم يُفْرِز بالذريعة والشهرة ، يُفضّي إلى أن
وزنها هو **فَقْتَل**^(٥) . بل لرعا طرح في المسألة رأي خامس يرمي إلى أن وزنها هو
فَعَيْل أو ما أشبهه ، إذا صحّ ما أثر عن بعضهم من قولهم : إن أصل ميت هو
مؤيت ، بتقديم الواو التي هي عين على الياء الزائدة المكسورة^(٦) .

أما الرأي الأول فهو الأشيع والأذيع وهو رأي الخليل بن أحمد^(٧) واختيار

(١) هو البحث الموسوم بـ «**فَيَعْلُ أم فَعَيْل**» الذي سبقت الإشارة إليه .

(٢) انظر الكتاب : ٣٧١/٢ - ٣٧٢ ، والمقتضب : ١٢٤/١ ، والنصف : ١٥/٢ ، والخصائص : ١٥٦/١ ،
والإنصاف : ٧٩٦ ، والممتع في الصرف : ٤٩٨/٢ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، وشرح شافية ابن الحاجب : ١٥٢/٣ ، ١٥٤ ،
وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٣) الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، والممتع : ٤٩٩/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٢/٣ ، وشرح المفصل :
٩٥/١٠ .

(٤) تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، والإنصاف : ٧٩٥ ، والممتع : ٥٠١/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ ، وشرح
المفصل : ٩٥/١٠ ، ولسان العرب : مادة (قوم) .

(٥) انظر تهذيب اللغة : ٣٤٢/١٤٤ .

(٦) انظر تهذيب اللغة : الموضع السابق .

(٧) انظر الكتاب : ٣٧١/٢ .

تلميذه سيبويه^(١). وقد عُرف بأنه رأي البصريين بعامة في المسألة^(٢).

وأما الرأي الثاني فقد ذكره سيبويه من غير عزو إلى أحد بعينه^(٣)، وكذلك فعل صاحب الإنصال^(٤). لكننا ألقينا الفيومي من بعد قد نص في «المصباح المنير»^(٥) على أن هذا هو مذهب الكوفيين^(٦). وإذا كان ما ذكره صحيحًا فإنه مذهب القدامى الكوفيين من معاصري الخليل لأننا رأينا سيبويه يذكره في كتابه ردِيفاً لرأي الخليل^(٧).

على أن ابن جنبي^(٨) وابن عصفور^(٩) وابن يعيش^(١٠) قد نسبوا هذا الرأي صراحة إلى البغداديين. ولعله خطأ منهم؛ لأن الرأي مذكور في سيبويه، ولم يكن البغداديون في عهد سيبويه قد أنشأوا مذهبهم التحوي بعده. ولكن من الجائز أن يكون بعض البغداديين قد تمسكوا— فيما تلا من زمن— بهذا الرأي الوارد عند سيبويه ونافحوا عنه حتى اشتهروا به ونسب إليهم.

وأما الرأي الثالث فيضيقه صاحب الإنصال إلى الكوفيين دون تحديد أو تسمية^(١١). ثم هو يورد لهم، في اختيار فَعِيل وفضيله على غيره من الأوزان، تعليلين صوتين متباهين مطلقي النسبة إليهم. وقد نص في غير

(١) عبارة سيبويه في اختياره هي: «قول الخليل أعجب إلي». انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.

(٢) انظر الإنصال: ٧٩٦، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٣) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.

(٤) انظر الإنصال: ٧٩٦.

(٥) مادة (جود).

(٦) قارن هذا القول بما سند ذكره في الفقرات التالية من رأي الكوفيين المشهور في المسألة.

(٧) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢.

(٨) النصف: ١٦/٢.

(٩) المتع: ٤٩٩/٢.

(١٠) شرح المفصل: ٩٥/١٠.

(١١) انظر الإنصال: ٧٩٦، ٧٩٥.

الإنصاف من المصادر على أنهما للفراء^(١). بيّد أن في «المصباح المير^(٢)» تعليلاً ثالثاً يُسند إلى المناذين بـ«فَيُعَلِّمُونَ» دون إشارة إلى الفراء أو جماعته الكوفيين. ولعل تفسير ذلك أن مذهب الفراء في اختيار فـ«فَيُعَلِّمُونَ» قد فشا في الكوفيين وغيرهم، ولكنهم اختلفوا من بعده في تعليله صوتيًا؛ فمنهم من اكتفى بـ«تَعْلِيلَ الْفَرَاءِ نَفْسَهُ»، ومنهم من أتى بـ«تَعْلِيلَ آخَرَ مِنْ عَنْدِهِ». على أن تعليل الفراء نفسه للمسألة قد اختلف بمرور الزمن، فأورد رأيين متضادين في مناسبتين مختلفتين.

وأما الرأيان الرابع والخامس فهما ينسبان إلى جماعة من الصرفين دون تحديد لأسمائهم أو مذهبهم النحوي^(٣).

— ٣ —

بعد هذا الذي أسلفناه من مقدمات نصفي إلى عرض الحجج التي ساقها كل فريق لدعم ما ذهب إليه من اختيار وزن دون غيره، مستبعدين من التفصيات مala يضر إغفاله.

فأما أنصار فـ«فَيُعَلِّمُونَ» إنهم يختارون «فَيُعَلِّمُونَ» لأن الظاهر من بناء الكلمات، موضوع البحث، هذا الوزن، «والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن»^(٤)، ولأن هذه الكلمات معتلة والمتعلّل قد ينفرد بأبنية ليست للصحيح، فمنها فعلة في جمع فاعل من الم المتعلّل نحو قاض وقضاة ورام وrama وهو يقابل فعلة في جمع فاعل من الصحيح ككاتب وكتبة وحافظ وحافظة^(٥)، فإذا

(١) انظر تهذيب اللغة: ٣٦٠/٩، ولسان العرب: مادة (قوم)، والممنع: ٥٠١/٢، وشرح الشافية: ١٥٤/٣، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

(٢) مادة (جود).

(٣) انظر تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٤.

(٤) الإنصاف: ٧٩٦. وانظر أيضا الكتاب: ٣٧٢/٢، والممنع: ٥٠٢/٢.

(٥) انظر الكتاب: ٣٧٢/٢، والمقتضب: ١٤١/١٢٥—١٦، والمثلث: ١٤٢/١٢٤، والإنصاف: ٧٩٦، والممنع: ٥٠٢—٥٠٠/٢، وشرح المفصل: ٩٥/١٠.

جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح ، كان حل سيد و هيئ و ميت وأمثالها على الظاهر أول من العدول عنه إلى غيره ^(١) .

وهم يفسرون الإدغام الحاصل في هذه الكلمات بأنه ناشيء عن قلب الواو ياء . فالواو المكسورة في سيد و ميت وما أشبههما من الكلمات الواوية العين تقلب ياء لأنها تتلو ياء ساكنة (هي الياء الزائدة) جريا على القاعدة الصرفية التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ^(٢) . وبقلب الواو ياء يتحقق شرط الإدغام وهو وجود مثلين الأول منها ساكن والثاني متحرك ^(٣) .

وغني عن البيان أن شرط الإدغام في الكلمات التي عينها ياء كلين وبين يتحقق تلقائيا ، وذلك باجتماع ياءين الأولى منها زائدة ساكنة والثانية أصلية متحركـة بالكسرة ^(٤) .

وأما أنصار فـيـعـلـ فـهـمـ يـرـونـ أنـ هـذـاـ الـوزـنـ رـاجـعـ عـلـىـ غـيرـهـ لأنـ لـهـ نـظـيرـاـ فـيـ الصـحـيـحـ ؛ فـقـدـ جـاءـ مـنـهـ حـيـدـرـ وـصـيـقـلـ وـصـيـرـفـ وـأـشـبـاهـهـاـ ، لـذـكـ يـنـبـغـيـ أـنـ تـكـوـنـ سـيـدـ وـمـيـتـ وـطـيـبـ وـأـضـرـابـهـاـ عـلـىـ وـزـنـ فـيـعـلـ حـمـلاـهـاـ عـلـىـ نـظـائرـهـاـ مـنـ الصـحـيـحـ ^(٥) . غـيرـ أـنـ فـتـحةـ الـعـيـنـ فـيـ فـيـعـلـ تـقـلـبـ إـلـىـ كـسـرـةـ (ـ ربـاـ لـضـرـبـ مـنـ التـوـسـعـ) كـمـاـ فـيـ أـمـثـلـةـ أـخـرـىـ فـيـ الـعـرـبـيـةـ تـغـيـرـ فـيـهـ حـرـكـةـ الـأـصـلـ ، نـحـوقـلـمـ فـيـ النـسـبـةـ إـلـىـ الـبـصـرـ بـضـرـيـ بـكـسـرـ الـباءـ ، وـفـيـ النـسـبـةـ إـلـىـ أـمـيـةـ أـمـويـ بـفـتحـ الـهـمـزةـ ، وـقـوـلـمـ دـهـرـيـ بـضـمـ الدـالـ لـلـرـجـلـ الـمـسـنـ نـسـبـةـ إـلـىـ الـدـهـرـ بـفـتحـهـاـ ^(٦) . يـضـافـ إـلـىـ ذـلـكـ أـنـ كـلـمـةـ عـيـنـ (ـ وـهـيـ مـنـ جـنـسـ الـكـلـمـاتـ مـوـضـعـ الـبـحـثـ)ـ قـدـ جـاءـتـ عـلـىـ وـزـنـ فـيـعـلـ (ـ بـفـتحـ الـعـيـنـ)ـ أـيـ عـلـىـ الـأـصـلـ الـذـيـ يـنـادـونـ بـهـ ^(٧) .

(١) انظر الإنصاف : ٧٩٨.

(٢) انظر المقضب : ١٧٢/١ ، والنصف : ١٧/٢ ، والخصائص : ١٥٦/١ ، والإنصاف : ٧٩٨.

(٣) في شرط الإدغام هذا انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ - ٣٧٣ ، وشرح المفصل : ٩٤/١٠ .

(٤) انظر المتع : ٤٩٩/٢ .

(٥) انظر الإنصاف : ٨٠١ ، والمتع : ٤٩٩/٢ - ٥٠٠ .

(٦) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والإنصاف : ٨٠١ ، والمتع : ٤٩٩/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٣/٣ .

(٧) انظر الإنصاف : ٨٠٢ - ٨٠١ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ .

وتفسيرهم للإدغام في هذه الكلمات يطابق ما لدى الفريق السابق . وهو يتلخص في قلب الواو ياء ومن ثم اجتماع ياءين الأولى منها ساكنة والثانية متحركة على ما هو الشرط في الإدغام . والخلاف بين الفريقين ينحصر في حركة العين أصلاً ففتحة هي أم كسرة .

وأما أتباع فَعِيل فقد استمسكوا بالقول إن وزن سَيْد وَمَيْت ونحوهما هو فَعِيل لا فَيْعِيل ، ذلك أن وزن فَيْعِيل لا وجود له في الصحيح . والمتعلل محمول على الصحيح ، فلا وجود له في المعتل كذلك ^(١) ، وقد زاد من استمساكهم بقوتهم ذاك أنهم رأوا بعض الكلمات من هذا القبيل تجمع على أفعاله ، مثل هَيْن وأهُونَاء ؛ وأفعاله — كما هو معروف — جمع فَعِيل ^(٢) .

ولقد أجابوا عن الإدغام في تلك الكلمات بتعليقات صوتية ثلاثة . وقد جاء في الأول منها أنهم أرادوا أن يعلوا عين « سَوِيد » و « مَوِيت » وأشباهمما كما أعلت في ساد يسود وفي مات يوت فقدمت الياء الساكنة فيهما (أي ياء فَعِيل) على الواو (التي هي عين) فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعا السابقاً منها ساكن قلباً الواو ياء وجعلوها ياء مشددة ^(٣) .

وجاء في الثاني أنهم أرادوا أن يعلوا الواو (التي هي عين) كما أعلىوها في ساد ومات فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ثم يسقطوها لسكونها وسكون الياء بعدها ، فلما فعلوا ذلك (أي أسقطوا الألف) التبس فَعِيل بـَفَّـَـل مثل سَيْد وَهَيْن وَمَيْت (وهو مخفف فَعِيل حسب زعمهم) « فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيل وَفَّـَـل » ^(٤) ، ومن ثم أدغمت الياءان .

(١) انظر الإنصاف : ولسان العرب : مادة (قوم) ، والممعن : ٥٠٢/٢ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٢) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل (٦٦/٥) أن هذا هو احتجاج الفراء .

(٣) انظر الإنصاف : ٧٩٦ ، والممعن : ٥٠١/٢ ، وشرح الشافية : ١٥٤/٣ ، وشرح المفصل : ٩٥/١٠ .

(٤) الإنصاف : ٧٩٦ . وانظر أيضاً تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، ولسان العرب : مادة (قوم) .

وقد ورد التعليل الثالث مطبقاً على «جَوِيد»، وفيه أن الكسرة استثقلت على الواو في «جَوِيد» فحذفت فاجتمعت الواو وهي ساكنة والياء فقلبت الواو ياء وأدغمت الياءان^(١).

و واضح مما سبق أن عنایة الصرفين في التعليلات الثلاثة قد توجهت إلى الأجواف الواوي وأنهم أهملوا الأجواف اليائي . ولكن ليس من الصعب تصور أن هذه التعليلات يمكن أن تتطابق على الأجواف اليائي بالخطوات نفسها ما خلا خطوة واحدة وهي قلب الواو ياء لأن الياء موجودة أصلا . ومن ثم يجري الإدغام كما وصفوا .

وأما الرأيان الرابع والخامس فقد وردتا عند الأزهري في نصين متتابعين :
وهما غير مبررين ولا مدعومين بالحجج . ويحتمل نصاها من التفسيرات غير ما يوحى به ظاهرها . وقد اكتنف هذين النصين غير قليل من الغموض والالتواء وربما السقط والغلط من الناسخ . وسنورد هنا فيما يلي بأكملهما محاولين قدر المستطاع فهم المقصود بهما .

أما التص الأول منهمما فيمضي هكذا : «وقال أهل التصريف : ميّت
كان تصحيحة ميّوت على فَيُؤْتِل ثم أدمغوا الواو في الياء . قال : فَرُدَّ عليهم
وقيل : إن كان كما قلتم فينبغي أن يكون ميّت على فَيُؤْتِل ، فقالوا : قد علمنا
أن قياسه هذا ، ولكن تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه إلى لفظ فَعَلَ
من ذلك اللفظ لأن ميّت على لفظ فَعَلَ من ذلك اللفظ »^(٢) .

وقد يُفهَمُ من النص أن القياس في وزن ميّت أن يكون فَيُؤْتِل (بفتح العين) حملاً على النظير من الصحيح مثل صَيْرَف وصَيْقَل وحَيْدَر وضَيْقَم .
ولكن فَيُؤْتِل حُوّل إلى فَيُؤْتِل (بكسر العين) ليكون للمعتل وزن خاص به مخافة
التباسه بالصحيح . ولكن طغا قلم الناسخ بكتابة فَعَلَ بدلاً من فَيُؤْتِل .

(١) المصباح المنير: مادة (جود).

(٢) تهذيب اللغة: ٣٤٢/١٤.

وقد يكون ما أثبته الناسخ صحيحاً وأن أصحاب هذا الرأي قالوا فَعَلَا وهم يقصدون فَيُعَلِّا ربما لجهل منهم بأحوال الميزان الصريفي ، أو ربما لأنهم رأوا في «موضع» العين من مَيْت تضعيها وإدغاماً فلم يبالوا أن يسألوا عن مصدر التضعيف : فهو أصلي كما في قَطْع وَكَسْرٌ أَمْ هُوَ نتْجَة قلب الواو ياء لاجتماعها هي والياء وسبق الأُوْلِي منها بالسكون كما في مَيْت وأشباهها . ومعنى ذلك أنهم أخذوا بالظاهر المجرد ولم يُعْنُوا بالتحرّي عن أصل التشديد في «موضع» العين من مَيْت ، وقابلوه في الميزان بتضعيف العين . وربما دفهم إلى ذلك أن الواو والياء – في عرف الصرفيين العرب – يجريان مجرّى المثلين في الإدغام في مثل هذا الموضع ^(١) .

لذلك كله ، يغلب على ظننا أنهم لم يقصدوا إلى تقديم وزن جديد في المسألة وأن مرد كلامهم إلى فَيُعَلِّل .

وأما النص الثاني منهما فيرد كالتالي : «وقال آخرون : إنما كان مَيْت في الأصل مَوْيِت مثل سَيَّد وسَيُود فأدغمنا الياء في الواو وثقلناه (أي شدناه) فقلنا مَيْت ^(٢) ، ثم حُفِّف فقيل مَيْت ^(٣) » .

وفي اعتقادنا أن لفظة مَوْيِت الواردة فيه ربما كانت خطأً من الناسخ لأن الكلمة المشبه بها وهي سَيَّد قد وردت بتقديم الياء على الواو التي هي عين ، أو أن قائلها قد تسرع عند إطلاقها ولم يتثبت من كلامه . بل ربما كان الأمر بجمله تسمحاً ممن ينسب إليه القول ذلك أنه رأى الواو ، أينما كان موضعها ، تقلب ياء إذا اجتمعت هي والياء وسبقت إحداها بالسكون . ولما كانت النتيجة واحدة ، وهي مَيْت ، في كلتا الحالتين أسبقت الواو الياء أم تأخرت عنها – لم يصره أن يقول إن أصل مَيْت هو مَوْيِت . وهذا في نظرنا أرجح من

(١) انظر شرح المفصل : ٩٤/١٠ .

(٢) وردت هذه الكلمة أصلاً مضبوطة بفتح الياء المشددة ، أي مَيْت . والصواب هو ما أثبتناه نحن لأنه ألين بسياق النص .

(٣) تهذيب اللغة : ٣٤٢/١٤ .

القول بأنه قصد إلى طرح وزن جديد في المسألة هو فَعِيل أو ما أشبهه . فما آلة كلامه إذاً إلى فَعِيل .

ومهما يكن من أمر فإن الرأيين الآخرين لم يشتهارا وظلاً محصورين في أصحابهما لم يتعدياهما . ولربما كانا صورة من صور الحاجاج الصرف في هذه الكلمات موضوع البحث ، وهو حاجاج ولج فيه — على حد سواء — المتقنون وغير المتقنين والمتملكون من الصرف وغير المتملكون .

— ٤ —

لم يكتف كل فريق بالدفاع عن رأيهما والتمسك به ، بل شهروا سلاحهم في وجه مخالفיהם من الفرقاء الآخرين .

فقد اعترض المنادون بفَعِيل على أصحاب فَعِيل بأن في تعليفهم القاضي بتقديم الياء الساكنة (ياء فَعِيل) على الواو قبلها مكانياً لا نظير له في أقيسة الكلام العربي ، ذلك أن ياء فَعِيل لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح . فكيف يحيزون أن يكون قلب في المعتل دون الصحيح ، ثم ينكرون مع ذلك أن يكون للمعتل بناء لا يوجد مثله في الصحيح ، كفَعِيل ، مثلًا (١)؟

وقد اعترضوا أيضًا على تعليفهم الثاني القاضي بقلب الواو ألفاً ثم حذفها وتعويض ياء مكانيها لئلا يتتبس فَعِيل بـفَعْل قائلين : لو كان هذا التعليل صحيحاً لكان ينبغي منعاً للالتباس لأنّه يجوز في فَعِيل التخفيف فيقال سيد وميّت وهيّن (على وزن فَعْل) . لكن التخفيف — كما هو معلوم — جائز في فَعِيل بالإجماع (٢) .

ومما اعترضوا به على أصحاب فَعِيل أن فَعِيلاً لم يجيء على الأصل في موضع ، فلم يسمع مثلاً نحو سعيد وجويـد ، وأنه لم يجيء مما عينه ياء ولا مهـ حرف صحيح ، فليس في كلام العرب مثل كـيـيل على حين أن كلمات هذا

(١) انظر الانصاف : ٨٠١ ، ٨٠٢ ، والممعن : ٥٠٢/٢ ، وشرح الشافية : ٣/١٥٤ .

(٢) انظر الانصاف : ٨٠٢—٨٠٣ .

الباب تكون من الأجوف اليائي كما تكون من الأجوف الواوي (١) .

وقد نازع ابن يعيش أصحاب فَيُعِلَّ كذلك في استدلالهم بجمع بعض الكلمات موضوع البحث على أَفْيَلَاء بقوله : إنه « لا دليل في ذلك ؛ لأنَّهم قد يجمعون الشيء على غير بابه . ألا تراهم قالوا شاعر وشَعْراء وجاهل وجَهْلاء وإنما فُعلاء بابه فَيُعِلَّ نحو كُرماء ولوَمَاء . فكذلك هنَا (٢) .

واعتراض المنادون بفَيُعِلَّ أيضا على أصحاب فَيُعِلَّ (فتح العين) فقالوا : لو كان الوزن فَيُعِلَّا لما اطردت الكسرة في سَيَّد وَمَيَّت وَهَيَّن وأَضْرَابُها ، ولكن ينبغي أن يقال سَيَّد وَمَيَّت وَهَيَّن . ولما كانت الكسرة ملزمة لهذه الكلمات مطردة فيها لم يبق لهؤلاء حجة في أن أصلها فَيُعِلَّ ثم استعاضوا بالكسرة عن الفتحة (٣) . وما استأنسوا به من كسر الباء في المنسوب إلى البصرة ، وفتح الممزقة في المنسوب إلى أمية وضم الدال في المنسوب إلى الدهر هو احتكام إلى الشاذ الذي لا يقاس عليه ، وكذلك ما استشهدوا به من مجيء عَيَّن على فَيُعِلَّ ؛ فهو استمساك بمثال واحد شاذ لا يعتد به في المعتل تماما كما لا يعتد بمجيء صَيْقل (بكسر القاف) في الصحيح ، حسب ما رواه الأصمعي (٤) .

غير أن أنصار فَيُعِلَّ لم ينجوا هم أنفسهم من الطعن فيما ذهبوا إليه . فقد اعتراض عليهم — كما مر بنا — أصحاب فَيُعِلَّ وفَيُعِلَّ بأنه لا وجود لفَيُعِلَّ في الصحيح ، وبالتالي لا وجود له في المعتل ، لأن المعتل محمول على الصحيح (٥) .

(١) انظر المتع : ٥٠١/٢ .

(٢) شرح المفصل : ٦٦/٥ .

(٣) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والنصف ١٦—١٧ : والإنصاف : ٨٠٣—٨٠٤ ، والمتع : ٥٠٠/٢ .

(٤) انظر الإنصاف : ٨٠٣—٨٠٤ .

(٥) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والنصف : ١٦/٢ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، ٨٠١ ، والمتع : ٥٠٢/٢ ، وشرح

المفصل : ٩٥/١٠ ، ولسان العرب : مادة (قوم) .

لم يبق علينا بعد أن بسطنا آراء الجماعات المتنازعة وألوان حجاجها واعتراضاتها بعضها على بعض — سوى أن نمضي إلى تعيين وزن من الأوزان المقترحة في المسألة التي بين أيدينا .

وقدرأينا فيما سبق أن ما أسميناها بالرأين الرابع والخامس هما قوله منفردان ينحصران في أصحابهما ولم يشتهرا اشتئار غيرهما . وقد ردناهما — على ما في نصيهما من الغموض وربما السقط والغلط — إلى القول بغيره . رجحنا هذا على القول بأنهما يطرحان وزنين مستقلين في المسألة . وقلنا إن أصحابهما يطلقون «**فَعَلَ**» وهم يريدون «**فَيَعْلُ**» ويقولون «**مَوْيِتْ**» على وزن **فَعَيْلِ** (وإن لم يذكروه لفظا) وهم يقصدون «**مَيْتَ**» على وزن **فَيَعْلِ** ، بناء على قرائن بيتها في موضعها . ولا شك أن أصحابهما لم يكونوا ذوي قدم راسخة في الصرف ، والإِلَام ساواها «**مَوْيِتْ**» بـ «**سَيْوِدْ**» ، ولما افترض القائلون **بِفَعَلِ** الإِدغام في الوزن الصريحي حيث يجب الإِظهار (أي عدم الإِدغام وتقليل الزائد بلفظه) منعا للخلط والاضطراب . فها هو ذا ابن جني يتبه إلى أنه لابد من الإِظهار في الوزن في هذا ونحوه حتى يمثل حال الموزون خير تمثيل فلا يلتبس بغيره . ونص كلام ابن جني في هذا الشأن هو : « وتقول في تمثيل **عُرْزِندْ** : **فُعْلِ** وهذا لابد أن يكون هو ونحوه مظهرا ، ولا يجوز ادغام التون (١) في اللام (٢) في هذه الأماكن ، لأنه لو **فَعِلَ** ذلك لفسد الغرض (٣) وبطل المراد المعتمد ؛ ألا تراك لو ادغمت نحو هذا للرمك أن تقول في مثل **عُرْزِندْ** : إنه **فُعَلَ** فكان إذاً لا فرق بينه وبين **فُمَدْ** و**عُتَلْ** و**صُمَلْ** (٤) » (٥) .

(١) يقصد التون في **فُعَلَ** وهي زائدة كالباء في **فَيَعْلِ** .

(٢) أي الحرف الثالث الأصلي .

(٣) والغرض هو تقليل حال الموزون .

(٤) اللام في هذه الكلمات مضافة أصلا .

(٥) الخصائص : ٩٦/٣ .

لذلك ، سننحي هذين الرأيين عن سبيلنا ، وفضي إلى البحث في الآراء الثلاثة الباقية التي انعقدت عليها معظم الأقوال . ونحن نبدأ بالموازنة بين **فَيُعَلَّ** (بفتح العين) و**فَيَعْلَ** (بكسرها) . فما الذي اختاره منهما لوانحصر القول فيما وحدهما ؟

لاشك أننا سنختار **فَيُعَلَّ** (بكسر العين) لأننا رأينا الدلائل والقرائن ترجحه على **فَيَعْلَ** . ومنها اطراد الكسر ولزومه في هذا الباب . فالعدول عن الفتح إلى الكسر وتغيير الحركة قد يأتيان لضرب من التوسيع في الكلمة أو كلمتين أو في عدد محدود من الكلمات ولكن لا يمكن أن يكونا بهذا الاطراد أو اللزوم حتى أصبح الكسر علما على باب أو وزن بأكمله . فمتي أطردت حركة في وزن ما ذَلِك على أنها جزء أصيل فيه . ولو كان الأصل في **سَيِّد** (**«سَيِّد»** وفي **مَيَّت** «**مَيَّت**») ، وكذلك باقي الباب ، لما عدلوا عن الفتح إلى الكسر إذ ليس في الفتح ثقل وليس من سبب صوتي يحمل على تحويله إلى الكسر . وما استشهدوا به من مجيء **عَيْن** وحدها بفتح الياء المشددة هو من قبيل الشاذ الذي لا يلتفت إليه إذا ما قيس بغيرات الكلمات التي جاءت بكسرها . ولا وجه للاستئناس بالشاذ من مثل **بِضْرِي** وأمُوي وذُهري لأنه من القياسات الضعيفة التي لا تستند إلى حقائق لغوية ملموسة .

زد إلى ذلك أنه لا ينكر أن يكون للمعتل أوزان مخصوصة ؛ فقد جعلوا **فُعلة** في جمع فاعل من المعتل كقاض وقضاة يعاقب **فَعلة** في جمع فاعل من الصحيح ككاتب وكتبة ^(١) . وقد قالوا في جمع **قَرْيَة** **قُرى** على **فُعل** ، ولا يجمع **فَعل** من الصحيح على **فُعل** (بضم الفاء) أصلا ^(٢) وقد جمعوا **فَعلة** من المعتل على **فُعلاء** ، كذكي وأذكياء لكنهم جعوا **فَعلة** من الصحيح على **فُعلاء** ، كبخيل وبخلاء .

(١) انظر الكتاب : ٣٧٢/٢ ، والمنصف : ١٤/٢ ، والإنصاف : ٧٩٦ ، والممعن : ٥٠٠/٢ .

(٢) انظر الممعن : ٥٠٠/٢ .

ومن ينقب في كتب الصرف لن يعُد أمثلة أخرى . فمن ذلك أن مصدر فَعَلْ من معتل اللام ليس تفعيلاً كما هو في الصحيح بل تَفْعِلَة ، وأن مصدر أَفَعَلْ واستَفَعَلَ من معتل العين ليس إفاعلاً واستفعاً بل هو إفالة واستفاله (١) .

وما يقوى اختيارنا فَيَعْلَا كذلك أن أصحاب فَيَعْلَ أفسسهم يقررون بوجود فَيَعْلَ في نهاية الأمر . والفرق بينهم وبين أصحاب فَيَعْلَ هو أن الأخيرين يقولون إنه وجد هكذا في أصل وضعه وأصحاب فَيَعْلَ يقولون إنه أصبح هكذا نتيجة قلب الفتحة كسرة . فإذا أهملنا النظرة التاريخية وفكرة الأصل وأخذنا بما هو واقع وحاصل فلا خلاف بينهما ، لا سيما أن تعلييلهما الصوتين للإدغام في الباب كله متطابقان . فكلا الفريقين يقول بتحويل الواو (التي هي عين) ياء ثم إدغامها في الياء الساكنة الزائدة قبلها .

وإذ اخترنا فَيَعْلَا وفضلناه على فَيَعْلَ نكون قد ضيقنا نطاق الاختيار وجعلناه محصوراً في فَيَعْلَ وفيه ، حسب .

فما الذي نختاره منهما ؟ أترانا نعود ثانية إلى ترجيح فَيَعْلَ ؟

قبل الإجابة عن هذا التساؤل يحسن بنا أن نستذكر الحجتين اللتين ذكرهما القدماء في تفضيل فَيَعْلَ ، وهما : أنه لا وجود لفَيَعْلَ في المعتل (حمل على الصحيح) ، وورود بعض كلمات الباب محمولة في الجمع على فَيَعْلَ نحو هَيْنَ وَهُنَوْنَاء ؛ كما يحسن بنا أن نذكر ، إضافة إلى الحجتين السابقتين ، القرائن التي ساقها أحد الباحثين المحدثين (٢) في ترجيح فَيَعْلَ على فَيَعْلَ ، وذلك لكي يتتسنى لنا الرد عليها جميعها . وهذه القرائن المشار إليها هي : ما ذكره سيبويه وابن سيده (٣) من أن العرب قد أجروا فَيَعْلَا مجرى فَيَعْلَ وجعلوا

(١) إن فكرة الحذف والتعمير بالباء في المصادر تَقْعِيلَة وإفالة واستفالَة لا تنفي ما نذهب إليه في بعده وهو أن المعتل قسم على حالاته .

(٢) الشيخ آل ياسين في بحثه السالف ذكره (ص: ١٩) .

(٣) إشارة إلى قول سيبويه في الكتاب (٢١١/٢) وابن سيدة في المخصص (١٦٦/١٠) : إن مَيْتَنا (عنفَفَ مَيْتَ) وزَيْنَنا يَسْتَوِي المَذْكُورُ والمَوْنَثُ فِيهِمَا فَلَا تَدْخُلُ مَوْنَهُمَا التَّاءَ :

الْمَيْتُ وَالرَّيْضُ بِنْزَلَةِ السَّدِيسِ وَالجَدِيدُ؛ وَكُونُ الْمَفَرَدَاتِ مُوْسَبَ الْبَحْثِ تَحْمِلُ مَعْنَى الْفَاعِلِ وَمَعْنَى الْمَبَالَغَةِ فِيهِ، وَذَلِكَ مَدْلُولٌ صِيَغَةُ فَعِيلٍ؛ وَجَمْعُ سَيَّدٍ عَلَى سَادَةٍ—تَقْدِيرُ فَعْلَةٍ—كَسْرَى وَسَرَّاً، وَجَمْعُهُ عَلَى سِيَائِدٍ كَمَا جَمْعُ أَفْيَلٍ وَتَبَيْعٍ (مِنَ الصَّحِيحِ) ^(١)، وَكَذَلِكَ جَمْعُ عَيْلٍ عَلَى عِيَانِي وَخَيْرٍ عَلَى خَيَّارٍ ^(٢) وَذَلِكَ كُلُّهُ مِنْ شَؤُونِ فَعِيلٍ؛ وَذَهَابُ الْفَرَاءِ إِلَى ذَلِكَ «—وَهُوَ مِنْ هُوٍ».

أَمَّا إِنْكَارُ وَجْودِ فَعِيلٍ فِي الْمَعْتَلِ فَيُرِدُ عَلَيْهِ بِمِثْلِ رَدْنَا السَّابِقِ عَلَى أَصْحَابِ فَعِيلٍ. وَأَمَّا الْاحْتِجاجُ بِالْجَمْعِ فَيُرِدُ عَلَيْهِ بِقُولُنَا: إِنَّهُمْ قَدْ حَمَلُوا هَذَا الْبَابَ فِي الْجَمْعِ عَلَى فَاعِلٍ كَمَا حَمَلُوهُ عَلَى فَعِيلٍ فَجَمَعُوهُ جَمْعًا سَلَامَةً مِثْلَ مَيْتٍ وَمِيتَةٍ حَمَلا عَلَى ضَارِبٍ وَضَارِبَيْنِ، وَكَسْرَوْهُ عَلَى أَفْعَالٍ فَقَالُوا مَيْتٌ وَمِيتَاتٌ كَمَا قَالُوا شَاهِدٌ وَأَشْهَادٌ، وَعَلَى فِعَالٍ فَقَالُوا جَيْدٌ وَجِيَادٌ كَمَا قَالُوا قَائِمٌ وَقَيْمَانٌ، وَعَلَى فَعْلَةٍ فَقَالُوا سَيَّدٌ وَسَادَةٌ كَمَا قَالُوا قَائِدٌ وَوَقَادَةٌ ^(٣).

عَلَى أَنَّ الْاسْتِدْلَالَ بِجَمْعِ التَّكْسِيرِ هُوَ بَرهَانٌ ضَعِيفٌ وَحَجَّةٌ غَيْرُ مُسْتَحْكَمَةٌ لِأَنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ لَيْسَ قِيَاسِيًّا كَلَّهُ وَهُوَ مُوْطَنٌ لِلشَّذْوَذِ ^(٤)، وَيَكْثُرُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى وَعَلَى الْلَّفْظِ ^(٥).

وَأَمَّا الْاسْتِئْوَاءُ فِي التَّذَكِيرِ وَالتَّأْنِيَّتِ فَهُوَ قَلِيلٌ فِي هَذَا الْبَابِ. وَيَدْلِلُ عَلَى قَلَّتِهِ قُولُ ابْنِ يَعْيَشِ ^(٦) فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ فَعِيلٍ: «فَالْبَابُ فِيهِ وَالكَثِيرُ أَنْ يَجْمِعَ جَمْعًا سَلَامَةً لِأَنَّهُ صَفَةٌ تَدْخُلُ مُؤْنَثَةَ التَّاءِ لِلْفَرْقِ، مِنْ نَحْوِ مَيْتٍ وَمِيتَةٍ وَبَيْعٍ وَبَيْعَةٍ». وَهُوَ يَكْادُ يَنْحَصِرُ فِي كَلْمَتَيْنِ مِنْ هَذَا الْبَابِ هُما مَيْتٌ (مُخَفَّفٌ مَيْتٌ) وَرَيْضٌ. وَوَاضِحٌ أَنَّهُ لَا يَمْكُنُ الرَّكُونُ إِلَى مَثَالِيْنِ (أَوْ نَحْوَهُمَا) لِإِقْلَامَ حَكْمٍ قَاطِعٍ فِي حَمْلِ الْبَابِ كُلُّهُ عَلَى فَعِيلٍ.

(١) إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ: مَادَةُ (سُودٍ).

(٢) إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِي الْكِتَابِ: مَادَةُ (سُودٍ) / ٣٧٣ - ٣٧٤.

(٣) انْظُرْ شِرْحَ المَفْصِلِ: ٦٥ / ٥ - ٦٦.

(٤) قَارِنْ قُولُنَا هَذَا بِرْدَ ابْنِ يَعْيَشِ عَلَى الْفَرَاءِ فِي مَسَأَةِ اسْتِدْلَالِهِ بِجَمْعِ هَيْنَ عَلَى أَهْوَاءِ. وَقَدْ مَضَتِ الْاِشَارَةُ إِلَيْهِ.

(٥) انْظُرْ أَمْثَالَهُ مِنْ ذَلِكَ فِي شِرْحِ المَفْصِلِ: ٨١ / ٥ - ٨٢.

(٦) شِرْحُ المَفْصِلِ: ٦٥ / ٥.

وأما كون المفردات موضوع بحثنا تحمل معنى المبالغة وأن ذلك مدلول صيغة فَعِيلٌ فيرد عليه بما ذكر في سيبويه من أن فَيْعُلا هو أيضاً بمنزلة فَعَالٍ^(١). وفَعَالٍ - كما هو معروف - أدخل في باب المبالغة والتكثر من فَعِيلٍ . غير أن دلالة هذا الباب على المبالغة ليست مطردة . فكلمة صَيْبٌ - مثلاً - تعني ذا صَيْبٍ (أي مطرد^(٢)) ، ولا يقصد بها أكثر من الوصف بذلك دون نظر إلى مبالغة أو غيرها .

وأما كون فَعِيلٌ هو اختيار الفراء « وهو من هو » فالرد عليه بأن يقال إن فَيْعُلا هو رأي الخليل وقوله واختيار تلميذه سيبويه « وهو من هما » أيضاً . لكن مسائل الصرف كما يقول ابن جنبي^(٣) « موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحسن ولا يُرْجِحُ فيه ... إلى سابق سُنَّة ولا قديم مِلَّةً » .

ومهما يكن من أمر، فإن الرأي الخامس والقول الفصل في المسألة هما لعلم الأصوات . وسنرى كيف أن مناقشة التعليقات الصوتية التي أتى بها أصحاب فَعِيلٍ ستحملنا على اختيار فَعِيلٍ دون فَعِيلٍ .

ولا بد لنا قبل الخوض في تلك التعليقات أن نسوق بعض الحقائق المقررة في علم أصوات العربية .

أولى هذه الحقائق أن حروف المد، أي الألف والواو والياء المديتين ، هي حركات طويلة^(٤)؛ فالألف هي فتحة طويلة ، والواو والمدية هي ضمة طويلة ، والياء المدية هي كسرة طويلة ، إذ يتحدد كل زوج منها في المخرج والصفات ويختلفان في الكمية أو مُدَّة النطق .

(١) انظر الكتاب : ٢١٠/٢ ، وقد نص الشیخ آل یاسین في بحثه المذکور (ص: ١٨) على ذلك .

(٢) انظر المصباح المنير: مادة (صوب) .

(٣) المخصاص: ٣٢٦/٢ .

(٤) انظر اللغة العربية معناها ومبناها: ٧٠ ، والمنهج الصوتي للبنية العربية: ٣٢ ، والمخصاص: ٣١٥/٢ - ٣١٦ ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٢٧ ، ٣٢٧ ، ٣٢١/٣ ، ١٢١ وسر صناعة الإعراب: ١٩/١ - ٢٠ .

والفرق بين الواو والياء المديتين والواو والياء الليتين^(١) هو أن الأخيرتين تضارعان في بناء الكلمة وتركيبها المقطعي غيرهما من الحروف الصاحح (أو ما يسمى بالصوات)^(٢) ، ف تكونان أصلاً من أصول الكلمة وتغلقان مقطعاً كما في قَوْمٌ وَبَيْتٌ وفتتحان آخر كما في وَرَقَةٍ وَيَسَارٍ . وهما قابلتان للإسكان والتحريك وتبقيهما الحركة . لكن الواو والياء المديتين لا تكونان أصلاً من أصول الكلمة ، ولا تغلقان مقطعاً أو تفتحانه ، ولا تقبلان الحركة لا قبلهما ولا بعدهما لأنهما في حقيقة أمرهما حركتان طويتان خالستان^(٣) .

الحركة — كما هو معلوم — لا تقبل الحركة^(٤) طويلاً كانت أم قصيرة من جنسها أو من غير جنسها ، بل لابد — حسب ما يتطلبه البناء المقطعي للكلمة العربية — من وجود حرف صحيح يفصل بينهما . ولأنهما لا تقبلان الحركة كاليين وصفهما القدماء بأنهما ساكتتان . غير أن اعترضنا على هذا هو أن الحركة لا يمكن أن توصف بالسكون .

وثانية هذه الحقائق أن حروف المد لا يمكن أن تُسبق بحركات من جنسها كما ذهب إليه القدماء^(٥) . فالياء المدية لا تسبق بكسرة ، والواو المدية لا

(١) انظر في الفرق بين حروف المد وحروف اللين : اللغة العربية : ٦٨—٧٣ ، دراسة الصوت اللغوي : ٢٨٣—٢٨٤ ، وعلم اللغة العام (القسم الثاني : الأصوات) : ٧٥—٨٦ ، ١٣٢، ١٣٥ . والأصوات اللغوية : ٤٣—٤٤ . وينبغي التborne إلى أن الألف ليس لها مقابلة بين كالواو والياء المديتين ، فلا تكون إلا حرف مدة (انظر اللغة العربية : ٧٢—٧٣ ، والمنهج الصوتي : ٣٢) .

(٢) تعني بالصحيح أو الصوامت هنا ما يقابل الكلمة الإنجليزية Consonants . وهي تشتمل — بالطبع — الواو والياء الليتين ، وإن كانتا أكثر الصوامات تغيراً وتقبلاً حتى شاع وصفهما بالاعتلال . وقد خرج بهذا التحديد الواو والياء المديتين لأنهما تتميzan إلى فصيلة أخرى من الأصوات هي الصوامت :

Vowels . انظر اللغة العربية : ٦٨ ، ٧٢ ، ٧٣ ، وعلم اللغة العام : ٨٣—٨٦ .

(٣) مما يدل على أنهما حركتان خالستان أنه لا يحدث أبداً احتكاكاً عند النطق بهما ، ويكون مجرى الماء معهما متسمعاً جداً ، بخلاف الليتين اللتين يضيق مجرى الماء لدى النطق بهما ، ونسعى لهما نوعاً ضعيفاً من الحفيظ . انظر الأصوات اللغوية : ٤٣ .

(٤) انظر الخصائص : ٣١٩/٢ .

(٥) انظر الخصائص : ٣١٥/٢ ، ١٢٠/٣ ، ١٢١ ، وسر صناعة الإعراب : ٢٠/١ ، ٢٢ ، ٥٨—٦٠ .

تسبق بضمّة ، والألف لا تسبق بفتحة ؛ لأن حروف المد هي نفسها حركات طويلة صرف . والحركة كما قلنا لا تقبل الحركة ولا تدخل عليها .

وثالثة هذه الحقائق أن حرف المد قد يساوي كميا حركة قصيرة وواوا أو ياء (٢) لينة . فالباء المدية تساوي كميا كسرة و ياء لينة ، والواو المدية تساوي ضمة وواوا لينة ، والألف تساوي فتحة و ياء أو وواوا لينة .

يشهد لذلك ، من ناحية ، انقلاب الكسرة والباء اللينة ياء مدية في ميكان ، وانقلاب الضمة والواو اللينة وواوا مدية في سوق ، وانقلاب الفتحة والواو أو الباء اللينة أفالاً كما في ملهم ومبنبي . ويشهد له ، من ناحية أخرى ، انقلاب الواو المدية في مدعوق إلى ضمة وواوا لينة ساكنة تدغم في الواو الأصلية التي هي لام الكلمة (لتوفّر شرط الإدغام) ، وانقلاب الباء المدية في قاضيي (٣) إلى كسرة و ياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلّم ، وانقلاب ألف المقصور عندبني قيم (٤) إلى فتحة و ياء لينة ساكنة تدغم في ياء المتكلّم كما في هويي (٥) ، وغير ذلك من مثالات الأمثلة . والشرط في نحوهذا أن يسبق المد حرف اللين وأن يكونا متصلين في الكلمة الواحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة (٦) .

والحقيقة الرابعة أنه لا يكون إدغام بين حرف مد وواوا أو ياء لينة ، نظرا لاختلاف طبيعتهما ؛ فحرف المد هو حركة خالصة وحرف اللين هو حرف صامت (كالسين والصاد والجيم وإن كان كثير التغيير والتقلب حتى أطلق عليه لقب المعتل) . فلا بد من انقلاب حرف المد ، أولا ، إلى حركة قصيرة وحرف لين يماشل حرف اللين الذي يتلوه (إن وواوا فواو ، وإن ياء فياء) حتى يتسم بالإدغام . وقد مررت أمثلة من ذلك ، وقلنا إن الشرط فيها وفي نحوها أن يسبق المد اللين وأن يكونا متصلين .

(٢) انظر اللغة العربية : ٧١ ، و دروس في علم أصوات العربية : ١٣٩ - ١٦٦ ، ١٦٧ - .

(٣) مؤلفة من كلمة قاضي مضافة إلى ياء المتكلّم .

(٤) انظر شرح ابن عقيل : ٩٠/٢ .

(٥) ونحو ذلك يجري في لذى وعلى والي .

(٦) قارن قولنا هذا بما في المقتصب : ١٧٢/١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

والحقيقة الخامسة أن القاعدة الصرفية المشهورة التي تقضي بقلب الواو ياء إذا اجتمعت الواو ياء وسبقت إحداها بالسكون ، ثم ادغامهما — لا تنطبق على اجتماع واحدة من الواو أو الياء المديتين مع أخرى من اللينتين ، لما ذكرناه من اختلاف طبيعتهما ؛ فحرف المد هو حركة طويلة صرف ، وحرف اللين هو حرف صامت . ولا بد لتطبيق هذه القاعدة من كون الواو والياء لينتين .

ولنمسك الآن — على هدى الحقائق السابقة — بالتعليق الأول الذي أتى به أصحاب فعيل وهو القائل بتقديم ياء فعيل الساكنة على العين (التي هي الواو) . واضح أنهم قالوا بتقديم الياء المدية (وهي ساكنة في عرفهم) حتى تتهيأ عندهم البيئة المناسبة لقلب الواو ياء ، ومن ثم اجتماع ياءين الأولى منهما ساكنة (وهي المدية) والثانية متحركة (وهي المقلبة عن الواو) لتحقيق شرط الإدغام . ولنا على هذا التعليل ثلاثة اعترافات أولها : أن الواو في مثل هذه البيئة لا تقلب ياء لأن الياء التي تسيقها ليست لينة بل مدية . والثاني أن الياء المدية لا تدغم في الياء اللينة لأن الياء المدية كما قلنا هي حركة طويلة ولا تدغم في حرف اللين . والثالث هو أن القول بتقديم الياء المدية (ياء فعيل) خارج على أقيسة العربية ، ذلك أن تلك الياء هي علامه الوزن ، وتقديمها اعتباطاً يؤدي إلى طمس معالمه وانحراف أثره وفساد الغرض الذي دخلت الوزن من أجله .

ولنفرض جدلاً أنه كان ثمة تقديم للباء وقلب للواو ثم إدغام ، فكيف نحصل على هَيْنِ من « هوين » وسَيْدِ من « سويـد » ؟ لا شك أن « آرين » و « سـويـد » ستصبحان بعد التقديم « هـيـون » و « سـيـود » ، أي بانقلاب الياء المدية إلى ياء ساكنة حتى يمكن قلب الواو ياء والمحافظة على فتحتي الهاء والسين ، فاللينة تقبل الفتحة قبلها ^(١) ؛ وببقاء الكسرة (التي تصوروها تسبق الياء) بعد الواو حركة لها . لأن هذه الكسرة لو انتقلت مع الياء لبقيت

(١) انظر المصادص : ١٣١/٣ .

الواو ساكنة ، وكذلك الياء التي ستتقلب إليها ، فينخرم بذلك شرط الإدغام لأن المثل الثاني ساكن . ويؤيد افتراضنا هذا أن ابن يعيش يقول في شرح المفصل^(١) : « وذهب الفراء إلى أنه (أي وزن هذا الباب) فَعَيْلَ أَعْلَتْ عَيْنَ الْفَعْلِ مِنْهُ فِي مَا تَبَرَّأَ مِنْ مَوْتٍ وَصَابَ يَصُوبَ بِأَنَّ قَدْمَوْا يَاءَ الزَّانِدَةِ وَأَخْرَتِ الْعَيْنَ فَصَارَ فَيْعَلَ كَمَا قَلْتُمْ (وَالخطاب ل أصحاب فَيْعَلَ) ، إِلَّا أَنَّهُ مَنْقُولٌ مَحْوَلٌ مِنْ فَيْعَلَ ، ثُمَّ قَلْبَتِ الْوَاوِ يَاءَ كَمَا ذُكِرَ (أي عند أصحاب فَيْعَلَ) ». ومعنى هذا أنهم قد عادوا فقالوا بِفَيْعَلَ ولكن من طريق ملتوٍ مخالف للمألوف في صرف العربية وأصواتها . ويؤيده أيضاً أنه لو ظلت الياء المدية (ياء فَيْعَلَ) بعد نقلها على مدتها لما قويت فتحة الفاء على البقاء وحلّت محلّها الكسرة لمناسبة الياء المدية وكان الناتج « هِينَ » و « سِيدَ » وأشاراهما .

وليس ثمة دليل على أن الياء المدية التي قدّمت اعتباًطاً قبل الواو انقلبت إلى كسرة و ياء لينة ساكنة ، ثم انقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياءان ؛ إذ لو حصل ذلك لما صمدت الفتحة كذلك بوجود الكسرة بعد الفاء ، ولكن الناتج أيضاً - بعد الإدغام - « هِينَ » و « سِيدَ » وأمثالهما مما يخالف المستعمل في هذا الباب ، وهو بفتح الفاء .

ولننتقل الآن إلى تعليهم الثاني وهو القائل بقلب الواو في مثل « سُوِيدَ » و « هَوِينَ » ألفاً ثم حذفها لاتقاء الساكنين^(٢) ، ثم ادخال ياء مكان الألف^(٣) لكي يكمل بناء الحرف فلا يتبس بفتح^(٤) .

ويُعترض على هذا التعليل بعدها أمور . أولها أن البيئة الصوتية في فَيْعَلَ غير صالحة لقلب الواو ألفاً . فهي تنقلب ألفاً إذا تحركت وانفتح ما قبلها . فما

(١) ٩٥/١٠ .

(٢) وما الألف والياء المدية .

(٣) ترى ما عاصهم يقولون في الكلمات اليائية العين مثل آئِنَّ وَبَيْنَ (وما من لَيْنَ وَبَيْنَ حسب رأيهما ؟) .

أيقولون فيها أيضاً بقلب الياء ألفاً ثم حذفها وإدخال ياء جديدة مكانها ؟

(٤) ثم يتم الإدغام بين هذه الياء و ياء فَيْعَلَ كما هو مفهم بالطبع .

حركتها هنا؟ يفهم من قول القدماء إن المد يُسبّق بحركة من جنسه أن ثمة كسرة قبل الياء المدية (ياء فعيل) وهي تتلو العين (أي الواو) مباشرة فيمكن افتراض أن الواو حركة بها. لكن هذه الكسرة لا وجود لها إلا في ذهن الذين افترضوا ذلك. فما حركة الواو، إذًا؟ إنها الحركة (بل قل الكسرة) الطويلة التي تليها وهي الياء المدية. وبذلك تكون البيئة هنا غير مناسبة لقلب الواو ألفا لأن الواو إذا تلاها حرف مد لم تقلب ألفا حتى لو كانت مسبوقة بفتحة. فنحو طويل وقويم لا تقلب واوه ألفا على الرغم من افتتاح ما قبلها. والسر في ذلك أن حركة الواو هنا طويلة لا قصيرة^(١).

والأمر الثاني هو وقوعهم في الخطأ حينما قالوا بجتماع حرفي مد هما الألف والياء، إذ إن حروف المد هي حركات طويلة كما قد تقرر؛ والتركيب المقطعي للغة العربية لا يسمح بوجود حركتين متتاليتين (طويلتين أو قصيرتين) دون فاصل بينهما. وقد وقعا في خطأ آخر حينما قالوا إن هذين الحرفين ساكنان.

والأمر الثالث أن الإدغام غير جائز هنا حتى لو قلنا بإدخال ياء لينة ساكنة مكان الألف وذلك لسببين: الأول ما قلناه من أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين وبخاصة إذا كان حرف اللين يسبق حرف المد. والثاني هو قول القدماء إن المد تسبقه حركة من جنسه. ومعنى هذا أن ثمة كسرة قبل ياء فعيل تعترض ما بينها وبين الياء المدخلة. وإذا اعترضت الحركة بين المثلين بطل الإدغام لأن المثل الأول لا يكون ساكنا^(٢).

ولو قلنا إن الكسرة السابقة للياء المدية قد سقطت بقلب الواو ألفا ثم حذفها، لا نتفى الإدغام كذلك — حسب معايير القدماء أنفسهم — نظرا لاجتماع ساكنين: الياء اللينة المدخلة والياء المدية.

(١) انظر دروس في علم أصوات العربية: ١٣٨.

(٢) انظر الكتاب: ٢-٣٧٣، ٣٧٢/٢، والخصائص: ٣٢٢/٢.

وليس ثمة دليل على انقلاب ياء فعيل إلى كسرة و ياء لينة ساكنة ، لأن اللين يسبق المد . وحتى لو قلنا بذلك لما صار إدغام أيضا لأن الكسرة ستكون حاجزاً بين الياء المدخلة والياء الأخرى يمنع إدغامهما .

والأمر الرابع قوله إن فَعِيلاً حينما تُحذف منه عينه (وهي الواو المنقلبة ألفاً) يلتبس بمخففه من وزن فَعْل مثل سَيْد وَهِيْن (^(١)) . ولنا على هذا القول ملاحظتان : الأولى أن وزن سَيْد وَهِيْن ونحوهما ليس فَعْل بل هو « فَيْل » ، لأن الياء زائدة وليس عيناً . ولو افترضنا أن الياء الموجودة هي العين (أي الواو منقلبة ياء) وأن الياء الزائدة ممحوقة للتخفيف لا نفت الدلالة على الباب أصلاً . والثانية أن فَعِيلاً يصبح – بعد حذف العين منه – فَيْلاً لا فَيْلاً (أو فَعْلاً حسب قوله) لأن الفتحة تخفي إذا جاءت بعد الفاء ياء مدية (أي كسرة طويلة) تكون حركة ها . ولا وجه للمقارنة بين فَيْل حيث الياء مدية وبين فَيْل (أو فَعْل حسب زعمهم) والياء فيها لينة . إلا أن يكونوا قد قالوا بقلب الياء المدية ياء لينة تقبل أن يسبقها الفتح (^(٢)) ؛ وأنهم قصدوا – لما هو معروف من خلطهم بين حروف المد واللين (^(٣)) – أن الياء المدية الساكنة ساوت الياء اللينة الساكنة وبذلك تساوى فَيْل وَفَيْل (فَعْل عندهم) في مطلق الحركات والسكنات والحراف . ومهما يكن من أمر فإن ذهابهم إلى أن المخفف في هذا الباب قد جاء على فَعْل هو خطأ صرفي ليس من السهل تبريره .

ولنأت إلى التعليل الثالث لديهم ، وهو أن الكسرة التي تسبق الياء المدية قد استثنقت على الواو (في مثل جَوِيد) فحذفت ، فاجتمعت الواو الساكنة والياء ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياءان . ولنا على هذا التعليل أيضا

(١) نقل صراحة على لسان الفراء أن مثل سَيْد وَهِيْن هُوَ من وزن فَعْل . أنظر تهذيب اللغة : ٣٦٠/٩ ، ولسان العرب : مادة (قوم) .

(٢) هذا الافتراض ينسجم والرأي الذي نقله ابن يعيش عن الفراء . وقد مرّ ذكره .

(٣) انظر المنهج الصوتي : ١٧٠ – ١٧١ .

ثلاثة مآخذ: أولاً أن الواو في مثل هذه البيئة الصوتية لا تقلب ياء لأن الذي يلي الواو ياء مدية لا ياء لينة. وثانياً أنه لا وجود لكسرة قبل الياء المدية ، كما قررناه سابقاً . وبذلك يكونون قد تكللوا القول بحذف شيء غير موجود أصلاً لكي يتحققوا شرط قلب الواو ياء . وثالثاً أنها أن الإدغام لا يتم هنا ، حتى لو سلمنا جدلاً باستثنال الكسرة على الواو وحذفها ، وذلك لسبعين : الأولى أن الياء المنقلبة عن الواو ستكون ساكنة فينتفي شرط الإدغام . والثانية أنه لا إدغام بين حرف مد وحرف لين كما قررناه ، وبخاصة إذا كان اللين يسبق المد .

وهكذا نرى أن تعليلات «فَعِيل» الصوتية متهافة ولا تقوى على الوقف في وجه ما أثرناه من اعترافات ؛ على حين أن «فَعِيل» مدعاوم صوتياً ، وتتوفر فيه البيئة المناسبة لقلب الواو ياء ومن ثم الإدغام ، دون تحمل أو اعتباط أو تكلف التقديم والتأخير والحدف والإدخال ، أو القول بأمور تخالف ما تقرر من حقائق في علم الأصوات .

وشيء آخر يرجع كفة فَعِيل على فَعِيل وهو المخفف في هذا الباب من مثل سيد ويتت وهن ؛ اذ يستقيم أن نقول إن عينه قد حذفت ، وبقيت الياء الزائدة الساكنة دليلاً على أن الباب هو فَعِيل . والعرب قد تحذف الأصلي وتبقى الزائد لفائدة ^(١) ، ولو قلنا إن «سيد» هو مخفف «سويد» (وكذلك الأمر في باقي الأمثلة) لكان ينبغي أن تتكلف أمرين . القول بحذف الواو وكسرة الياء المدية ، ثم قلب الياء المدية نفسها ياء لينة لكي تسلم الفتحة قبلها ، وهو قلب غير مألف ، وفيه من التحكم مالا يخفى أمره .

وبعد ؛ فعسى أن تكون هذه الدراسة قد أفلحت في إثبات أن فَعِيل هو الوزن المعتمد في هذا الباب كله ؛ وعسى أن تكون أيضاً قد أبرزت أن الاستناد إلى نتائج علم الأصوات في البحث الصرفي يمكن أن يحسم الخلاف في قضايا ثار حولها الجدل قديماً وحديثاً .

(١) لمزيد من الأمثلة انظر «باب في غلبة الزائد للأصلي» في المخصص : ٤٧٧ / ٤٨٠ .

(٢) وقد نقول - كما في التعليل الثاني - بقليلها ألفاً ثم حذفها لانتقاء الساكين !

المصادر والمراجع التي ورد ذكرها في البحث

- إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية . القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦١ م.
- أحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي . القاهرة : عالم الكتب ، ١٩٧٦ م.
- أبو منصور الأزهري ، تهذيب اللغة ، الجزءان التاسع (بتحقيق عبد السلام هارون ومراجعة محمد علي التجار) والرابع عشر (بتحقيق يعقوب عبد النبي ومراجعة محمد علي التجار) . القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- أبو البركات الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف (بتحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد) . القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦١ م.
- ابن جني ، الخصائص (بتحقيق محمد علي التجار) . بيروت : دار المدى للطباعة والنشر .
- ابن جني ، المنصف (بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين) . القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٤ م.
- ابن جني ، سر صناعة الإعراب (بتحقيق مصطفى السقا ورفاقه) . القاهرة : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٥٤ م.
- ابن سيده ، المخصص . بيروت : المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر .
- ابن عصفور ، الممتع في التصريف (بتحقيق فخر الدين قباوة) . بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٩ م

- ابن عقيل ، شرح ابن عقيل (بتحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد) .
القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى ، ١٩٦٥ م.
- ابن منظور، لسان العرب . القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- ابن يعيش ، شرح المفصل . بيروت : عالم الكتب .
- قام حسان ، اللغة العربية معناها وبناتها . القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ م.
- جان كاتتنينو، دروس في علم أصوات العربية (ترجمة صالح القرمادي) .
تونس: الجامعة التونسية ، ١٩٦٦ م.
- سيبو يه ، الرضي الاستراباذي ، شرح شافية ابن الحاجب (بتحقيق محمد نور الحسن ورفيقه) . بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٩٧٥ م.
- الفيومي ، عبد الصبور شاهين ، المنهج الصوتي للبنية العربية . بيروت . مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٠ م.
- كمال محمد بشر، المصابح المنير . القاهرة: المطبعة الأميرية ، ١٩٢٨ م.
- المبرد ، المقتضب (بتحقيق محمد عبد الخالق عصيمة) بيروت : عالم الكتب .
- محمد حسن آل ياسين ، «فَيَعْلَمُ أَمْ فَيَعْلِم» في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج ١١-١٢ (١٩٨١) م).